المجلَّة الأردنيَّة في

اللُّغة العربيَّة وآدابها

مجلَّة علميَّة عالميَّة محكّمة

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

رئيس التحرير
أ.د سمير الدروبي

سكرتير التحرير
سالم سليمان الجعافرة

هيئة التحرير

أ.د. حسين عطوان — أ.د. نهاد الموسى
أ.د. يوسف بكار — أ.د. محمود مغالسة
أ.د. عبدالفتاح الحموز — أ.د. خالد الكركي

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د عبدالكريم خليفة — أ.د ناصر الدين الأسد
أ.د محمود السمرة — أ.د شاكر الفحام
أ.د أحمد الضبيب — أ.د عبدالملك مرتاض
أ.د أحمد مطلوب — أ.د عبدالسلام المسدي
أ.د محمد بن شريفه — أ.د عبدالعزيز المقالح
أ.د عبدالعزيز المانع — أ.د عبدالقادر الرباعي
أ.د عبدالجليل عبدالمهدي — أ.د صلاح فضل

التدقيق اللغويّ
د. جزاء مصاروة (العربي)
د. خالد شقير (الإنجليزي)

التنضيد والاخراج الضوئيّ
نهلة عبدالكريم يونس

التدقيق الفني
نايف النوايسة

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

محتويات العدد

المجلد (٣) العدد (١) ذو الحجة ١٤٢٧هـ / كانون الثاني ٢٠٠٧م

البحوث باللغة العربية

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحات
• **منهجية الفراء في صياغة المصطلح النحوي واستخدامه في كتابة "معاني القرآن" من خلال طائفة من المصطلحات النحوية**	د. ياسين محمد أبو الهيجاء	١١-٥٤
• **في اشكاليات تعريف مصطلح المعجميّات**	د. سعيد جبر أبو خضر	٥٥-٧١
• **مفهوم الإحالة عند سيبويه: أبعاده وضوابطه**	د. لطيفة إبراهيم النجار	٧٣-٩٣
• **ظاهرة التوطئة في النحو العربي**	د. حسين عباس الرفايعة	٩٥-١١٤
• **أصداء الزمن في قصيدة (صرمت زنيبة حبل من لا يَصرِم) لمتمم بن نويرة، جدلية الأنا والآخر**	د. عدنان محمود عبيدات	١١٥-١٣٥
• **التجربة عند الجاحظ في كتابة الحيوان**	د. حسن محمد الربابعة	١٣٧-١٥٧
• **الشكل والمضمون معياراً نقدياً في الشعر العربي في شبه القارة الهندية الباكستانية**	د. الحافظ عبد الرحيم الشيخ	١٥٩-١٧٨
• **التوازي العروضي "مراثي الخنساء أنموذجا"**	د. خلف خازر الخريشة	١٧٩-١٩٩
• **الصورة ومظاهر الحياة الجاهلية في شعر بشر بن أبي خازم الأسدي**	د. ماهر المبيضين	٢٠١-٢٢٢

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

ظاهرة التوطئة في النحو العربي

د. حسين عباس الرفايعة *

تاريخ تقديم البحث: ١٥/٣/٢٠٠٦ تاريخ القبول: ١٨/٩/٢٠٠٦

ملخّص

يكشف هذا البحث عن لوازم التوطئة في النّحو العربي، إذْ جاءت غُفْلاً في الدراسات اللغويّة قديمها، وحديثها وذاك أَمْـرٌ دفع رغبة الباحث دَفْعاً إلى الكشف عن كُنْه هذه المسألة من حيثُ : مصطلحها، وشرطها، ودواعي المصير إليها، وأنظـار النّحويّين فيها من قدامى ومحدثين، والمسائل النّحوية التي تندرج تحتها، إذ تبدو هذه المسائل واضحة في باب وتختفي نهائيّـاً في باب آخر.

Abstract

Prelusion in Arabic Syntax

Dr. Hussein A. al-Rafay's

This study aims at investigating the Prelusion requirements in Arabic Syntax. A careful investigation of the previous literature shows that these requirements have received little attention by scholars and, thus, they have remained unaccounted for in almost all subfields of Arabic syntax. As such, this study aims to fill in the gap by delineating all aspects of the Prelusion requirements : its concept, its conditions, its advantages, its necessity, its ability to account for syntactic problems and the scholars' views of these requirements.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الحسين بن طلال.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لوازم التوطئة في النّحو العربيّ

الحمدُ لله والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَنْ ولاه أمّا بعد :

فممّا لَفَت انتباه الباحث في أثناء الدرس النّحوي أَنَّ ثَمّةَ مسائلَ في العربيّة، تتوفر عليها لوازم التوطئة، إذ تظهر في باب نحويّ، وتختفي في باب آخر، ولّما كانت هذه المسألة غُفْلاً، إذ لم تحظ باهتمام النّحويّين، دفعت الرغبة الصادقة الباحث دَفْعاً؛ لتتبع مسائلها في المظانّ النحويّة، والوقوف على سيرورتها في اللسان العربيّ، ودواعي المصير إليها، وجمع أشتاتها.

التوطئة لغة واصطلاحاً :

تذهب المعجمات اللغويّة إلى أَنّ التوطئة مصدرٌ قياسيّ للفعل (وطّأ) بمعنى هيّأ[١]، فالتوطئة والتهيئة بمعنى واحد، قال تعالى :﴿ فأووا إلى الكهف يَنْشر لكم رَبُّكم من رحمته ويهيىء لكم من أمركم مّرفقاً ﴾[٢]، وتأتي التوطئة بمعنى[٣] (سهّل، وبسط، ومهّد) وعلى اللفظ الأخير جاء قوله تعالى: ﴿ومهّدت له تمهيداً﴾[٤]، أي بسطت له الجاه العريض، والرِّياسة في قومٍ، وتوفّر على هذا المعنى قول الناس : " أدام الله تأييدك وتمهيدك، أي بَسَط الله لك الجاه والحِشمة "[٥].

والفعل (وَطَأ) و (وَطَّأ) على الوزنين (فَعَل)، و (فَعَّل) لا يفيد مشاركةً إلاّ أنّ الباحث يلحظ في مصدر الفعل (وَطَّأ) اجتلاباً لمعنى المشاركة، إذْ لا يُتَصوّر وقوع التوطئة، وتحقّق شرطها إلاّ باقتران شيئين : أحدهما يهيىء لوقوع الآخر وفي ضوء هذا التصور يمكن القول إنّ التوطئة النحويّة : لطيفة أُسلوبيّة من أساليب العرب في كلامها، تقع في التركيب بين شيئين أحدهما يهيّىء لوقوع الآخر.

وتبدو فائدة التوطئة جليّة من حيث كونُها إعلاماً لأمرٍ خفيٍّ؛ يدور في خَلَد المتكلّم الذي يراعي فيها حال المتلقي، ففيها من التلطف بنفسيّة المتلقي ما لا يخفى على ذي علم؛ لأنّ النفس لا تقبل وقوع الأمر دفعة واحدة؛ لذا مهّدت العرب في لسانها، ووطّأت لمثل هذه الاعتبارات الأسلوبيّة.

النّحويّون والتوطئة :

لم يجد الباحث – في حدود ما يعلم – حدّاً اصطلاحياً للتوطئة النّحويّة، إذا ما استثنينا شذرات مُتناثرة في مصنّفاتهم النَّحويّة، لا ينتظمها عِقْد، إذ ألمحوا إليها بألفاظ دالّة عليها دون النَّص الصريح على

(١) الزبيديّ، محمد مرتضى، (١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م) **تاج العروس**، مكتبة دار الحياة، بيروت، لبنان، د.ت، مادة (وطأ).
(٢) **الكهف** : (١٦).
(٣) الزبيدي، **تاج العروس**، مادة (وطأ).
(٤) **المدثر** : (١٤).
(٥) الزمخشري، أبو القاسم، محمود بن عمر (٥٣٨ هـ / ١١٤٣م)، **الكشاف**، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ٢٠٠١، ج٤، ص ٦٥٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

حدِّها، ولعلّ أوّل نَصٍّ يطالعنا في هذا المدار ما توفّر عليه قول سيبويه، إذ عبَّر عنها بلفظ (هيّأ، وصيَّر، وأخلص)، وهذا بَيّن في كلامه على باب الحروف التي لايليها إلاّ الفعل قال سيبويه : " ومن تلك الحروف: رُبَّما، وَقَلَّما، وأشباههما، جعلوا رُبّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّؤوها ليُذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول) ولا إلى (قَلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوها للفعل"(١).

ويطالعنا في موطن آخر كلامه على (أخلص)، يقول : "ومثل ذلك : هلاّ، ولولا، وألاّ ألزموهنّ (لا) وجعلوا كُلَّ واحدة مع (لا) بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهنّ معنى التحضيض"(٢).

وجاء كلامه على (صيّر) بمعنى وطّأ، وهيّأ في أثناء بسطه لقول الخليل في مسألة دخول (ما) على (الكاف)، إذ تكفّها عن العمل، وتهيئها للدخول على الفعل " وسألت الخليل عن قول العرب : انتظرني كما آتيك، وارُقبْني كما ألحقك، فزعم أَنّ (ما) و (الكاف) جُعلتا بمنزلة حرفٍ واحدٍ، وصيّرت للفعل، كما صُيّرت للفعل رُبّما "(٣).

وممّا يجري في مدار قول سيبويه ما ذهب إليه المبرد، إذِ ارتأى أَنّ دخول (ما) على (رُبّ) يزيل عنها اختصاص الدخول على الاسم، ويوطِيء لها الدخول على الفعل " وكذلك (رُبّ) تقول : رُبَّ رجلٍ، ولا تقول : رُبَّ يقوم زيد، فإذا ألحقت (ما) هيّأتها للأفعال، فقلت: رُبما يقوم زيد.... "(٤).

ولا نَعْدَمُ أَنْ نجد مصطلحي (الإنذار، والتسلط) بمعنى التوطئة عند الرّمانيّ، وذلك بيّن في كلامه على اللام الموطئة للقسم " وتأتي مع (إنْ) توطئة للقسم وإنذاراً به "(٥) ، وذَكَرَ في موطن آخر وَصْلَ (ما) بـ (رُبّ) " أَنْ تكون مسلطة، وذلك نحو قولك : رُبّما قام زيد، وذلك أَنّ (رُبّ) تدخل على الأسماء النكرة، فلمّا دخلت عليها (ما) سلطتها على الدخول على الأفعال"(٦) .

أَمّا ابن جنّي فقد ذهب إلى مصطلحي التوطئة، والإيذان، إذْ عَمَد إلى نقل كلام ابن السرّاج

(١) سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان (١٨٠هـ / ٧٩٦م) : **الكتاب**، تحقيق : عبد السلام محمد هارون، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ج٣، ص ١١٥.

(٢) سيبويه، **الكتاب** : ج٤ : ٢٢٢.

(٣) **المصدر السابق**، ج٣ : ١١٦.

(٤) المبرّد ، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ / ٨٩٨ م) : **المقتضب**، تحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٣٩٩، ج٢ : ص٥٤.

(٥) الرمانيّ، علي بن عيسى (٣٨٤هـ / ٩٩٤م) : **كتاب معاني الحروف**، تحقيق : عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالّة، القاهرة، ص٥٤.

(٦) الرمانيّ، **المصدر السابق**، ص ٩١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(ت : ٣٢١هـ) الذي ذهب إلى أَنّ الأسماء الستة المعربة بالحروف دون الحركات، إنّما جَرَت على هذا السَّمت؛ ليكون ذلك توطئة لإعراب المثنّى، وجمع المذكّر السالم بالحركات الفرعيّة " مِنْ ذلك، نحو : أخوك، وأباك، وهنيك، فإنّ أبا بكر ذهب إلى أَنّ العَرب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف "(١).

أمّا لفظ الإيذان فقد ذكره في أثناء كلامه على العبارة الموروثة عن العَرَب (لا أبا لك)، إذ ارتأى أَنّ " الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفاصل والتنكير "(٢).

والقول نفسه مع الجليس النَّحوي الذي سار على سَمْت مَنْ سبقه من النّحويّين، إذ ذهب إلى مصطلحي (التهيئة والإنذار)، وظهر ذلك جليّاً في كلامه، على دخول (ما) على حرف الجر الشبيه بالزائد (رُبّ)، يقول : " و (ما) هيّأت رُبَّ وأعدّته لأَنْ يليه الفعل بعد أَنْ كان مختصّاً بالاسم "(٣).

وقال في موطن آخر تكلّم فيه على قبول الفعل تاءَ التأنيث، إذ تُعَدُّ (التاء) موطئة لمجيء المسند إليه مؤنّثاً " وإنّما تلحقه علامة التأنيث لتكون أمارة لتأنيث فاعله، وإيذاناً به "(٤).

ويبدو لي أَنّ المتأخرين من النُّحاة قد وقفوا عند مصطلح التوطئة دون غيره وقوفاً عابراً، وهذا بيّن عندهم في مسائل اللام الموطئة للقسم، والحال الموطئة، ومسألة البَدَل، جاء في شرح الكافية " الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة "(٥).

والقول نفسه عند الأزهريّ، إذ ذكر مصطلح التوطئة في باب البدل، فقد ذهب إلى أَنّ المبدل منه يأتي توطئة للبدل " والغَرَض منه أَنْ يُذكر الاسم مقصوداً بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره، ولذلك يقولون : البدل في حكم تكرير العامل "(٦).

ومهما يكن الأمر، فإنّ النّحويّين القدامى والمحدثين لم يضعوا حَدّاً اصطلاحيّاً للتوطئة، ولكن يمكن

(١) ابن جنّي، عثمان، (٣٩٢هـ / ١٠٠١م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، لبنان، ط٢، ج١، ص٣١٠.

(٢) ابن جنّي، **المصدر السابق**، ج١، ٣٤٤.

(٣) الجليس النّحويّ، الحسن بن موسى، (٤٩٠هـ / ١٠٩٦م) **ثمار الصناعة**، تحقيق : حنّا حدّاد، وزارة الثقافة الأردنيّة، عمّان، ط١، ص٥٦.

(٤) الجليس النّحويّ، **المصدر السابق**، ١٧٣.

(٥) الاستراباذي، رضي الدين (٦٨٦هـ / ١٢٨٧م) **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق : إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ج٢، ص٧٠. وانظر : المرادي، الحسن بن قاسم (٧٤٩هـ / ١٣٤٨م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق : فخر الدين قباوة، ومحمّد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٣، ص٣٣٥. ابن هشام الأنصاريّ، (٧٦١هـ / ١٣٥٩م) **مغني اللبيب**، تحقيق : مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط٥، ١٩٧٩، ص١٨٢.

(٦) الأزهري، خالد (٩٤٠هـ / ١٥٣٣م)، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق : محمد باسل، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط١، ج٢، ص١٩٠.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

لنا أن نضع لها حدّاً اصطلاحيّاً - مستعينين بَفْهم مثالهم المصنوع – يجري في مدار كونها مسألة تكييفيّة تقع بين شيئين؛ لتحقيق إرادة متقدّمة لأمر ما، تكون معقودة في نيّة المتكلّم.

ويتراءَى للباحث أنّ شرط تحقيق التوطئة يتمثل بوقوعها بين شيئين، وقوع الأوّل منهما يوطىء لوقوع الشيء الثاني لمعنى يريد وقوعَه المتكلّمُ المعتمدُ على وسيلتين في تحقيق ظاهرة التوطئة، هما :

١ - **الوصل** : وهو جانب تركيبيّ يتولّد من وَصْل حرف بحرف، أو حرف بفعل، على نحو ما يطالعنا في وَصْل (ما) الكافة بالحرف (رُبّ)، إذ تبطل عمله، وتوطئه للدخول على الفعل بعد ما كان متسلطاً على الاسم، ومثل هذا دخولها على حرف الجر (الكاف) على نحو ما سَلَف من قول الخليل.

وأمّا دخول (ما) على الفعل، فنحو : قلّما، حالما، طالما، شدّ ما، فَوَصْلُ هذه الأفعال بـــ (ما) يؤذن بدخولها على الأفعال، ومفارقتها للأسماء، فـــ (طالَ) وأخواتها لا يليها الفعل مباشرة إلاّ بوجود الوصل بـــ (ما)، نحو قول الأعرابيّ[١]:

فلمّا كتمت الحُبَّ قالت لشدّ ما صَبَرْتَ وما هذا بفعل شجي القلبِ

فَنُقِل الفعل من وظيفة إلى وظيفة أُخرى بوساطة الوَصْل، وسنرى ذلك بيّناً في أثناء مناقشة مسائل هذه الظاهرة.

٢ - **الفَصْل** : وهو وسيلة بيّنة في مسألة التوطئة على نحو ما يطالعنا في مسألة اللام المقحمة في العبارة اللغويّة الموروثة (لا أبا لك)، إذ فُصِل بها بين المضاف والمضاف إليه؛ لأَنّ عدم الفصل يترتب عليه مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفة.

وممّا يجري في مدار هذه الوسيلة ما نطالعه في باب التوكيد، من توكيد الضمير المرفوع المتصّل توكيداً معنوياً، إذ لا بُدَّ من التوطئة بضمير الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد، نحو : جئتَ أنتَ نَفْسُك.

والقول نفسه في باب العطف، إذا عُطِف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع، فلا بُدّ من التوفّر على ضمير الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، نحو قوله تعالى : ﴿اذهبْ أنتَ وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري ﴾[٢].

وتطالعنا مسائل أُخر سنعرض لها في مكانها، وإنّما أُريد التنبيه على وسيلتي التوطئة في حكمها الغالب في المسائل النّحوية ليس غيرُ.

داعيا التوطئة :

يبدو للباحث أنّ ثَمَّةَ داعيين لمسألة التوطئة - وهما متداخلان - إذ لا يمكن فَصْلهما، أحدهما يتعلق

(١) المبرّد ، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ / ٨٨٩م)، **الكامل في اللغة والأدب**، مكتبة المعارف، بيروت، ج١، ص١٦٧.
(٢) **طه** : (٤٢).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بمسألة المعنى، والآخر يتعلق بمسألة اللفظ، إذ يوليهما العربيّ اهتماماً كبيراً، فاجتلاب الفَصْل أو الوَصْل لا يتأتى إلاّ لتحقيق الجانب المعنويّ، أو إصلاح التركيب، فالعربيّ يُصْلح التركيب لتحقيق غاية المعنى، فجملة جواب الشرط مثلاً لا تصلح أَنْ تكون جملة اسميّة، أو جملة مصدّرة بالحرف، أو فعلاً جامداً، أو جملة طلبيّة؛ لذا كان لزاماً إصلاح هذا التركيب بإدراج حرف (الفاء)؛ ليوطيء هذه الحرف لمجيء الجملة جواباً للشرط نحو قوله تعالى : ﴿إنْ يمسسكم قرح فقد مسّ القوم قرح مثله﴾ (١)

كما أنّ الوصل ببعض الحروف يهيّيء إلى الانتقال من معنى الديمومة والثبات إلى معنى التغيّر والتجدّد، وهذا بيّن في الجملتين : الاسميّة التي تحقق الثبات، والفعلية التي تضفي التجدّد والتغيّر، فالحروف المختصة بالدخول على الأسماء التي تمثّل الديمومة والثبات، إذا وُصِلت بـ (ما) يَسّرت لها الدخول على الأفعال التي تمثّل التجدّد والتغيّر.

وقد أجمل عباس حسن مسألة المعنى في أثناء كلامه على البَدَل من خلال مثاله المصنوع (سرّني عُمَرُ عَدْ لُه) " فلو قلت : عَدْ لُه لما عرفت رَجْع الضمير يكون إلى ماذا ؟ فلولا البدل لكان هناك نقص معنويّ، ولدارت هناك أسئلة متعددة، فلا تكتمل الفائدة إلاّ بتمام هذه الناحية المعينة، وزال النقص "(٢).

وهذه مسألة متعلقة بداعي المعنى، وهو رفع اللبس؛ لأنَّ التوطئة في بعض المسائل تؤدي إلى تشتت الذهن الذي يفضي إلى ذهاب المعنى، وهذا ما ذهب إليه الأزهريّ في مسألة توكيد الضمير المرفوع المتّصل توكيداً معنوياً، فَعَدم التوفّر على ضمير الفَصْل يوقع لَبْساً " إذ لو قيل : المرأة خرجت عينُها، توهّمت الباصرة، أو : نَفْسُها، توهّمت نفس الحياة "(٢)، فإغفال ضمير الفَصْل يحدث لَبْساً لا محالة.

وفي كتاب الفوائد والقواعد قَبَس من هذا المعنى " وإنّما وقع البدل في الكلام؛ لأنّ فيه إيضاحاً للمبدل، ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة "(٣).

ومّما يمكن إخضاعه للتوطئة من المسائل النّحويّة :

١ - الأسماء الستة :

هي أسماء مفردة، من حقّها أن تُعْرب بالحركات الأصليّة، إلاّ أنّها فارقت بابها، فاستأثرت بالحركات الفرعيّة في حال التّمام على حَسْب قيد النّحويّين بالشروط المدوّنة في مظانهم النَّحويّة، ولّما كان هذا الخروج لافتاً للنظر، ذهب النّحويّون يتأملون سبب هذا الخروج، فارتأى ابن السرّاج أَنّ إعرابها

(١) **آل عمران**: (١٤٠).

(٢) حسن، عباس ، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ط٧. ٣ / ٦٦٣.

(٣) الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، ج٢، ١٤٠.

الثمانيني، عمر بن ثابت (٤٤٢هـ / ١٠٥٠م)، **الفوائد والقواعد**، تحقيق : عبد الوهاب محمود الكحلة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢، ص٣٦٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

بالحروف يُعَدُّ توطئة من قِبَل المفرد (الأصل) للمثنى والجمع، إذ يعربان بالحركات الفرعيّة، فإعراب هذه الأسماء المفردة الستة بالحركات الفرعيّة يوطيء لإعراب المثنى والجمع بالحركات الفرعيّة " من ذلك، نحو : أخوك، وأباك، وهنيك، فإنّ أبا بكر ذهب فيه إلى أنّ العَرَب قدّمت منه هذا القدر توطئة لما أجمعوه من الإعراب في التثنية والجمع بالحروف، وهذا أيضاً نحو آخر من حمل الأصل على الفرع "(١).

وجرى في المدار نفسه قول الثمانيني " ولّما فعلوا ذلك خَشوا لما أَلِفت طباعهم الحركات أن تنفر طباعهم إذا جاؤوا إلى التثنية والجمع من الإعراب والحروف، فوطؤوا لطباعهم في الأسماء الآحاد أسماءً مخصوصة أعربوها بالحروف لتألف طباعهم الإعراب بالحروف، فإذا صاروا إلى التثنية والجمع لم تنفر طباعهم من الإعراب بالحروف، وهذه الأسماء هي ستة "(٢) .

وإلى هذا ذهب الجليس النحويّ وابن الدهان، قال الجليس : " ستة أسماء أعربت بالحروف في حالة الإضافة إلى غير المتكلم توطئة للتثنية والجمع "(٣).

وقد وقف شارح الكافية على هذه المسألة، إذ ارتأى أَنَّ هذه المفردات الستة في لغة الإتمام أعربت بالحروف دون الحركات لأمرين، أولهما : التوطئة، وثانيهما : القوّة، فالتوطئة لئلا يُنْتقل من إعراب المفرد (الأصل) بالحركات الأصلية إلى الإعراب بالحروف في المثّنى والجمع فجاءة، إذْ لا بدّ من التوطئة والتمهيد، فكان هذا الاختيار لهذه الأسماء الستة، وأمّا القوّة، فلأنّ الحروف متولّدة من الحركات، وهي أقوى، فإذا ذهبت إلى المثّنى والجمع،وهما فرعان دون المفرد، وهو الأصل، افتقد الأصل هذه الميزة، وغلب الفرعُ الأصلَ؛ لذا كان لزاماً أن تستأثر هذه الأسماء الستة المفردة بهذه الميزة؛ لتكون دليلاً على التوطئة وقوة الأصل " إنّما جُعل إعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا، توطئة لجعل إعراب المثّنى والجموع بالحروف؛ لأنّهم علموا أنّهم يُحْوَجون إلى إعرابها بها، لاستيفاء المفرد للحركات، والحروف وإنْ كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الحركات، إلاّ أنّها أقوى من حيث تولدها منها، فاستبدّ بالحركات المفرد الأوّل، وإنّما كانت الحروف أقوى؛ لأنّ كلّ حرف منها كحركتين أو أكثر، فكرهوا أَنْ يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا من جملة المفردات هذه الأسماء، وأعربوها بهذا الأقوى؛ ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات التي هي الأصل في الإعراب

(١) ابن جنّي، **الخصائص**، ج١، ص٣١٠.

(٢) الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ١٠٣.

(٣) الجليس النحويّ، **ثمار الصناعة**، ٦٨. وانظر : ابن الدهان، سعيد بن المبارك (٥٦٩هـ / ١١٧٣م)، **كتاب الفصول في العربيّة**، تحقيق : فائز فارس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨، ص٦٠، وأبا البركات الأنباري، كمال الدين (٥٧٧هـ / ١١٦٢م)، **أسرار العربيّة**، دار الأرقم؛ بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٩، ص٥٨. والخوارزمي، القاسم بن الحسين (٦١٧هـ / ١٢٢٠م)، **كتاب ترشيح العلل في شرح الجمل**، إعداد : عادل محسن سالم العميري، جامعة أم القرى، ط١، ١٤١٨هـ، ص٢٧.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وبالحروف التي هي أقوى منها، مع كونها فروعاً لها "[١].

والتوطئة في هذه الأسماء الستة المفردة رأي سديد إلى حدٍّ بعيد؛ لأنّ الانتقال المفاجىء لا تقبله النفس، وقد يحدث أثراً فيها لا يمحوه الزمن.

٢ - الحال الموطئة :

أطلق النحويّون هذا المصطلح على الحال الجامدة الموصوفة؛ لأنّهم جعلوا الحال مشتقة غالباً، وقد خصّوا هذا النوع دون غيره لكون مجيء الحال جامدة، أنّ الاسم الجامد قد هيّأ في الحقيقة إلى مجيء ما هو الحال في الأصل وهو (الوصف). وكأنّ الصفة والموصوف شيء واحد لكمال الاتصال بينهما، وإلى هذا ذهب ابن بابشاذ في أثناء تعليقه على الآيـــة الكريمـــــة﴿ وهذا كتاب مصّدقٌ لساناً عربيّاً ﴾ [٢]. إذْ ذهب إلى أنّ الصفة (عربيّاً) هي الموطئة لمجيء الحال جامدة، فقال : " (لسان) : حال؛ لأنّه لّما نعت اللسان بعَرَبيّ، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، صارت الحال شبيهة بالمشتق، وصار عربيّاً هو الموطئة لكون اللسان حالاً، وليس حقيقة اللسان أن يكون حالاً لكونه جامداً لولا ما ذكر من الصفة فمقتضى أنّ الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة، والموطئة لغة المهيّئة "[٣].

ولست أميل إلى ما ذهب إليه؛ لأنّ الموصوف هو الذي هيّأ ومهّد لما هو أصل الحال، وهو الصفة، وممّا يعزز هذا أنّ النّحويّين وسموها بالحال الموطئة،وليست الصفة هي الموطئة، وإنّني لأذهب إلى ما ذهب إليه عباس حسن من أنّ الصفة هي المقصودة دون الموصوف، وأنّ الذهن ينصرف إليها مباشرة " والنّحاة يسّمون هذه الحال الموصوفة بالحال الموطئة : أي الممهدة لما بعدها؛ لأنّها تمهد الذهن، وتهيّئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهميّة الأولى دون الحال، فإنّ الحال غير مقصودة، وإنّما هي مجرد وسيلة وطريق إلى النعت الـــذي بعدها، ولهذا يقسّم النّحاة الحال إلى قسمين : أحدهما الموطئة، وتسّمى أيضاً غير المقصودة"[٤].

وعلى هذا فإنّ الأمر لا يعدو كونه توافقاً بين الموصوف والصفة، فالأوّل (الموصوف) يمهّد للحال الأصل وهي (الصفة) وعلى هذا جاء قوله تعالى :﴿ إنّا أنزلناه قرآناً عربيّاً ﴾[٥]، وقوله تعالى :﴿ وتَمثّل لها بشراً سوّياً ﴾ [٦].

(١) الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج١، ص٧٣.

(٢) **الأحقاف** : (١٢).

(٣) الأزهري، **شرح التصريح**، ج١/٥٧٦، وانظر : الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ٢ / ٧٠.

(٤) حسن، عبّاس، **النحو الوافي**، ج٢، ٣٧٣.

(٥) **يوسف** : (٢).

(٦) **مريم** : (١٧).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

٣- التوابع :

أ- البَدل :

ذهب النحويّون إلى أَنّ البَدل إيضاح وبيان بعد إجمال أو إبهام، وأَنّه المقصود بالحكم، وما المبدلُ منه إلاّ كلمة قد سبقت البَدل لتمهّد الذهن، وتعدّه، وتوجه الخاطر إليه، قال ابن الأنباري : " إن قال قائل: ما الغرض في البَدل ؟ قيل : الإيضاح، ورفع اللبس، وإزالة التوسّع والمجاز "(١).

وقد نبّه سيبويه من قبلُ على هذه المسألة من خلال قوله: " وهو أَنْ يتكلّم، فيقول : رأيت قومك، ثُمّ يبدو له أَنْ يبيّن ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو ناساً منهم "(٢)، ومثل هذا ما نصّ عليه المبرّد "وآخر أن يبدل بعض الشيء منه، نحو ضربت زيداً رأسه، لّما قلت: ضربت زيداً، أردت أن تبيّن موضع الضرب منه"(٣).

وعلى هذه فهي مسألة مرتبطة بالمعنى، فليس ثَمّة رابط لفظيّ بين البَدل والمبدل منه، وذاك أَمرٌ حدا بالنّحويّين إلى القول : إنّ المبدل منه على نيّة الطرح معنى لا لفظاً لـِ " أنّ حقّ الكلام أن يستغني بنفسه قبل دخول البَدل؛ لأنّ حق البدل أن يكون بمنزلة ما ليس في الكلام، وأن يكون متى أُسقط استغنى الكلام"(٤)، إلاّ أنّ الطرح لا يقصد به لفظاً بقدر ما هو معنى، إذ لو كان لفظاً لانعدم مجيء بدل بعض من كل .

وهي مسألة بيّنة عند صاحب الكواكب الدرّية " وقول الكثيرين المبدل منه في حكم الطرح إنّما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز، نحو : ضربت زيداً رأسه إذ لو لم يعتدّ بزيد أصلاً لم يكن للضمير ما يعود إليه، قاله ابن عنقاء "(٥).

ويبدو لي أنّ بدل الاشتمال وبدل (بعض من كل) قد استوقف النحويّين، وهذا بيّن في أمثلتهم ، فإذا لم يهيّأ أو يوطأ بالمبدل منه، فإنّ عود الضمير يكون مُلبساً، لذا فإنّ التوطئة بالمفسِّر (البدل) ترفع ذلك اللبس " فسرّني عمرُ عدلُه " فلو قلت : عدله لما عرفت رجع الضمير يكون إلى ماذا، فلولا البدل لكان هناك نقص معنويّ ولدارت هناك أسئلة متعددة فلا تكتمل

(١) ابن الأنباري، **أسرار العربيّة**، ص٢١٧.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١، ١٥١، وانظر : الاستراباذي، **شرح الكافيه**، ٢ / ٤٠٢، والأزهري، **شرح التصريح**، ٢ / ١٩٠، السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ / ١٥٠٥م)، **الإتقان في علوم القرآن**، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج٣ / ٢١٠.

(٣) المبرّد، **الكامل**، ٢ / ٣١

(٤) ابن السرّاج، محمد بن سهل (٣١٦هـ / ٩٢٨م) **الأصول في النحو**، تحقيق : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٤، ١٩٩٩، ج٢/٣٠٥.

(٥) الأهدل، **الكواكب الدريّة**، ٢ / ١٢٢.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الفائدة إلاّ بتمام هذه الناحية المعينة وزال النقص[١].

ب- التوكيد والعطف :

تبدو التوطئة بارزة في هذا الباب في مسألة توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً معنويّاً، إذ لا يجوز على شرط النحويّين التوكيد بالنفس أو العين إلاّ بعد إعادة الضمير منفصلاً ممّا وسموه بالتوكيد اللفظي، وهي قاعدة مقرّرة عند النحويّين " ويدلك على قبحه أنّك لو قلت : اذهب نَفْسُك كان قبيحاً حتى تقول : أنت نَفْسُك "[٢].

فمجيء الضمير المنفصل يهيّيء لتوكيد الضمير المتصل بالنفس والعين، ويبدو لي أنّ هذا الفَصْل بالضمير يتأتّى من قبيل إصلاح التركيب، فإذا أُكّد الضمير المتصل المرفوع بالنفس، أو العين دون إعادة الضمير المنفصل، فكأنّك تؤكدّ جزءاً من حروف الكلمة؛ لأنّ الضمير المرفوع المتصل كالجزء مما اتصل به، فكأنّهما شيء واحدٌ، والشيء الواحد لا تؤكد أجزاؤه، وممّا يقوي ما ذهبت إليه قول الاستراباذي " إنّما أُكّد بالمنفصل في الأوّل؛ لأنّ المتصل المرفوع كالجزء مما اتّصل به لفظاً من حيث إنّه متّصل لا يجوز انفصاله، كما جاز في الظاهر، والضمير المنفصل، ومعنى من حيث إنّه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل "[٣].

والتوطئة بالضمير المنفصل مسألة مشتركة بين التوكيد والعطف، إذ لا يجوز أَنْ يعطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إلاّ بعد توكيد المتصل توكيداً لفظياً؛ لأن المنفصل يهيء ويوطيء لعطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل، قال سيبويه؛ " وإن حملتَ الثاني على الاسم المرفوع المضمر فهو قبيح؛ لأنّك لو قلت : اذهب وزيدٌ كان قبيحاً حتّى تقول : اذهب أنت وزيدٌ "[٤].

وهذا الضربُ إيذان بالتوطئة؛ فما ينبغي أن يكون التركيب فاسداً، فأصلحوا ذلك بإعادة الضمير المنفصل، وقدّ علّلوا لذلك أنّ عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المتصل دون إعادة الضمير المنفصل (التوكيد اللفظي) يؤذن بعطف الظاهر على جزء من الكلمة لأنّ الفعل والفاعل شيء واحدٌ " فلو عُطف عليه بلا توكيد، كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكدّ أولاً بمنفصل؛ لأنّه بذلك يظهر أَنّ ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده ممّا اتّصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال"[٥] وعلى هذا جاء قوله تعالى :﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة﴾[٦]، وقوله :

(١) حسن، عباس، **النحو الوافي**، ٣ /٦٦٣.

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١ / ٢٧٧، ج٢ / ٣٧٩، وانظر : الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢ / ٣٩٤، وحسن، عباس، **النحو الوافي**، ٣ / ٥٢٣.

(٣) الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج٢ / ٣٥٦.

(٤) سيبويه، **الكتاب**، ١ / ٢٧٨.

(٥) الاستراباذي، **شرح الكافية**، ٢ / ٣٥٦، وابن عقيل، عبد الله (٧٦٩هـ / ١٣٦٧م)، شرح ابن عقيل، ٢دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ١٩٩١، ٢ / ٢١٧.

(٦) **البقرة** : (٣٥).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

﴿فاذهب أنت وَرَبُّك فقاتلا إنّا ههنا قاعـــــدون ﴾[١] وقوله: ﴿ اذهب أنت وأخُوك بآياتي ولا تنيا في ذكري﴾ [٢].

- ضمير الفصل :

ذهب النُّحاة إلى أنّ ضمير الفصل يفصل بين شيئين متلازمين، إذ يتوسط المبتدأ والخبر، وذكروا في إعرابه وجهين : إمّا أن يكون ضميراً منفصلاً لا محلّ له من الإعراب، وإمّا أن يكون مبتدأ وما بعده خبره، والجملة في محل خبر لما قبله، قال سيبويه " وقد جعل ناس كثير مـــن العرب (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبنيّ عليه "[٣].

وقد شرطوا لمجيء هذا الضمير أن يكون ما بعده معرفة أو شبه معرفة، إذ لو كان الخبر نكرة فلا محوج لضمير الفصل؛ لأنّ اللبس مأمون عند ذلك " واعلم أنّ (هو) لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة "[٤].

وهذا الفصل بين المبتدأ والخبر إنّما جاء لإفادة التوطئة، أو الإيذان بأنّ ما بعده لا يكون إلاّ خبراً للمبتدأ، ولو ترك هذا الإيذان لكان الخبر ملبساً؛ لأنّ ما بعد الضمير يمكن أن يحمل على الخبر، ويمكن أن يحمل على الصفة، إلاّ أن استجلاب الضمير المنفصل رفع ذلك اللبس، إذ تعيّنت الكلمة ما بعد ضمير الفصل بالخبر دون الصفة " فإن قيل فما فائدة هذا الفصل ؟ قيل له : في ذلك جوابان : أحدهما : أن يكون مؤذناً بأنّ الذي بعده لا يجوز أن يكون وصفاً لما قبله. والجواب الثاني : أن يكون مؤذناً بأنّ الذي بعده ليس بنكرة خالصة، وإنّما معرفة أو قريب من المعرفة "[٥].

وقد ذهب الزمخشري إلى ذكر ثلاث فوائد لهذا الضمير المنفصل منها التوطئة، جاء ذلك في أثناء كلامه على الآية الكريمة ﴿وأولئك هم المفلحون﴾ [٦]" وهو فصل : وفائدته الدلالة على أنّ الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنّ فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره"[٧].

وإلى هذا ذهب الاستراباذي في شرح الكافية " فقال الرضيّ : إنّما سمّي فصلاً؛ لأنّه فُصِل بين

(١) **المائدة** : (٢٤).
(٢) **طه** : (٤٢).
(٣) سيبويه، **الكتاب**، ج٢ / ٣٩٢.
(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٢ / ٣٩٢، وانظر : الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج٣ / ٦٠، والسيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢/٢٨٥.
(٥) الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ٤٢٦.
(٦) **البقرة** : (٥).
(٧) الزمخشري، **الكشاف**، ١ / ٨٥. وانظر : السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ٢ / ٢٨٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

كون ما بعده نعتاً وكونه خبراً؛ لأنّك إذا قلت : زيدٌ القائم، جاز أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليتعيّن كونه خبراً لا صفة "[1].

وممّا يلحق بهذه المسألة في حدوث اللبس بين الخبر والصفة ما ذهب إليه النّحاة من مجيء مسوغات الابتداء بنكرة أنْ يسبق المبتدأ النكرة بشبه جملة، وهي حال من تقديم الخبر وجوباً على المبتدأ، نحو : (تحتك بساطٌ، وعليك ثوبٌ)، وإنّما تقدّم الخبر وجوباً؛ لأن تأخيره يحدث لبساً، إذ يجوز أن يكون خبراً ويكون الكلام تاماً، ويجوز أن يكون وصفاً للنكرة؛ لأنّ النكرة توصف بشبه الجملة، وعليه ينتظر الخبر؛ لأَنّ الكلام غير تام، ولّما كان هذا اللبس واقعاً، وطّأت العرب في لسانها بشبه الجملة أن قدّمتها على المبتدأ النكرة؛ لتكون خبراً لا وصفاً، فالتقديم لشبه الجملة، حدّدها على أنّها خبر؛ لأنّ الخبر يجوز تقديمه، ولا يكون ذلك في الصفة؛ لأنّ الصفة لا تتقدم موصوفها، وإنّي لأذهب إلى ما ذهب إليه الأهدل في الكواكب الدرّية بقوله: "وإنّما اشترط لتوهم الصفة فحيث التبس بالصفة وجب التقديم، وحيث فهم المراد جاز التقديم"[2].

- الحـــروف :

كَثُر وقوع التوطئة النّحويّة بوساطة الحروف؛ لأَنّها روابط تحقق من التمهيد ما لا يكون في غيرها، إذْ تُصْلِحُ التركيب، وتلغي بدخولها بعض الأحكام القاعديّة المقررّة عند النّحاة، فقد تحوّل الأصل فَرْعـــاً ، جاء في المقرّب لابن عصفور " وقد كان ينبغي أن يقدّم ذكر هذا النوع من الأحكام على غيره ، إذْ أحكام الشيء في نفسه قبل أن يتركّب مقدّمة على أحكامه التي تكون له في حين التركيـــب ، إلاّ أنّ النّحـــويّين قرّت عادتهم بتأخيرها لغموضها ودقتها، فجعل ما تقدّم من ذكر الأحكام التركيبية فيها توطئة لفهمها" [3].

فقبل دخول هذه الروابط على غيرها يكون الأصل في حال تختلف عمّا يكون عليه بعد التركيب فيها، ومن هذه الحروف :

١) (تاء) التأنيث بنوعيها المبسوطة والمربوطة :

فالمبسوطة هي الداخلة على الفعل الماضي أو الفعل المضارع، وفي كلا الحالين تُعَدُّ وسيلة بيّنة من وسائل التوطئة، إذ تؤذن بدخولها على الفعل بمجيء المسند إليه مؤنثاً؛ لأنّ التأنيث لـــيس للفعـــل ولكنّـــه للمسند إليه، وقد نبّه النّحويّون على مجيء التاء في شيء والتأنيث في شيء آخر؛ لأنّ الفعل والفاعل بينهما قوة ارتباط فكلّ منهما مفتقر إلى الآخر، فأصبحا كالشيء الواحد " وَحَسُن أن يكون المؤنث شيئاً والعلامة

(١) الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج٣ / ٦١، وانظر : الثمانيني، **الفوائد والقواعد**، ٤٢٤.

(٢) الأهدل، **الكواكب الدرّية**، ج١ / ٩٤.

(٣) ابن عصفور ، علي بن مؤمن (٦٦٩هـــ / ١٢٧٠م) **المقرّب** ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت ، لبنان، ط١، ١٩٩٨ ، ٢٨٢ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الدالّة على تأنيثه في غيره؛ لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد في ارتباط بعضها ببعض، وحاجة أحدهما للآخر "[١].

على أنّ اتصالها بالماضي، أو المضارع يكون واجباً في حالات، وجائزاً في حالات أخر على حسب ما نصّ عليه النّحاة في مظانّهم النحويّة، وفي كلا الحالين فإنّها مؤذنة بمجيء المسند إليه مؤنثاً " يجب تأنيث الفعل ليدل على تأنيث الفاعل، ويكون تأنيثه بتاء ساكنة في آخر الماضي، وبتاء في أول المضارع إذا كان الفاعل مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً، وإنّما تلحق علامة التأنيث ليكون أمارة لتأنيث الفاعل وإيذاناً به، نحو : قامت هند "[٢].

ولا نعدم أَنْ نجد هذه التاء بيّنة فيما يجري في مدار النعت السببي؛ لأَنَّها موطئة لمجيء المسند إليه مؤنثاً؛ لأنّ النعت السببي يأخذ حكم الفعل في التذكير والتأنيث وما يلحق ذلك من شروط مدوّنة في مصنفّات النّحاة قالوا : (مررت برجل حسنة أمّه)، فتأنيث النعت (حسنة) يوطيء لمجيء فاعلها (أمّه) مؤنثاً.

على أنّ هذه التوطئة بهذا الحرف مطردة في الدلالة على التأنيث ، إذا ما استثنينا ما جاء منه في باب العَدَد الذي ينهض على مسألة المخالفة في بعض أحواله، فما دار في فلك المخالفة من مسائل العدد يوطئ لمجيء المعدود مذكراً، إذ يؤنث العدد مع المعدود المذكّر، فإلحاق هذه التاء في مثل هذه المسائل يوطيء لمجيء المعدود مذكراً، قال تعالى :﴿ آيتك أن لا تكلّم الناس ثلاثة أيّام إلاّ رمزاً ﴾[٣]، وفي المثال : (قرأت خمسة عشرَ كتاباً)، وإزالة هذه التاء من المسائل العدديّة المخالفة يؤذن بمجيء المعدود مؤنثاً، وهي مسألة مقصورة على باب العَدَد دون غيره.

٢) الفاء :

الفاء الداخلة على جواب الشرط هي المخصوصة بمعنى التوطئة؛ إذ قرّر النّحويّون أنّ ثمّة مواطن لا يكون فيها جواب الشرط صالحاً، إذ المعادل للفعل هو حرف الفاء " واعلم أنّه لا يكون جواب الجزاء إلاّ بفعل أو بالفاء "[٤].

وقد فصّلوا القول في تلك المواطن التي هي : إذا كان الجواب جملة اسميّة، أو جملة طلبيّة، أو فعليّة جاء فعلها جامداً، أو كانت مصدّرة بالحروف " إذا لم يصلح الجواب أن يحل محل الشرط وجب اقترانه بالفاء وذلك إذا كان جملة اسميّة، أو طلبيّة، أو فعليّة فعلها جامد، أو جملة منفيّة بـ (ما ولن) أو داخلة في

(١) الجليس النّحويّ، **ثمار الصناعة**، ١٧٣، وانظر : الاستراباذي، **شرح الكافية**، ج٤ / ٥١٧.
(٢) الجليس النّحويّ، **ثمار الصناعة**، ١٧٣، وانظر: الزمخشري، **الأُنموذج في النحو**، ٢١٠، والأهدل، **الكواكب الدرّية**، ج١ / ٨٤.
(٣) **آل عمران** : (٤١).
(٤) سيبويه، **الكتاب**، ج٣ / ٦٣. وانظر : الزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ / ١٣٩١م)، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٤ / ٢٩٩.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

(قد أو سين أو سوف)، وذلك لعدم صلاحيّة هذه العناصر أن تباشرها أدوات الجزم" [١].

وذهب النّحويّون إلى أنّ هذه الفاء الموطئة لصلاحيّة مجيء جواب الشرط - وهي ضرب من إصلاح التركيب – تفيد التعقيب " فإن كانت الجملة غير فعليّة لم تكن صالحة للجواب بنفسها؛ لأنّ الشرط إنّما يقتضي فعلين شرطاً وجزاءً، فما ليس فعلاً ليس مِنْ مقتضيات أداة الشرط، حتى يدل اقتضاؤها على أنّه الجزاء فلا بد من رابطة؛ فجعلوا الفاء رابطة؛ لأنّها للتعقيب فيدل تعقيبها الشرط بتلك الجملة على أنّها الجزاء، فهذا هو المسبب في تعاقب الفعل والفاء في باب الجزاء "[٢]. فدخول الفاء يؤذن بوقوع الجملة جواباً للشرط، فدخولها على الجملة يُعدُّ موطئاً لإخضاع ما دخلت عليه ليكون جواباً للشرط.

ومثل الفاء (إذا) الفجائية الداخلة على، الآية الكريمة ﴿وإنْ تُصِبْهم سيئةٌ بما قدّمت أيْديهم إذا هم يقنطون﴾[٣]، فـ - إذا - قامت مقام (الفاء) فوطأت لمجيء الجملة جواباً صالحاً للشرط لحصول الربط بها كما حصل بالفاء " وذلك لأنّ إذا للمفاجأة وفي المفاجأة معنى التعقيب "[٤].

٣) اللام :

اجتمعت عبارة النّحويّين على أَنّ اللام الداخلة على أداة شرط تسمّى بالموطئة، إذ إنّها توطىء الجواب للقسم وليس للشرط " فإذا اجتمع القسم والشرط بني الجواب على المتقدّم منهما، وحذف جواب الآخر، لدلالة المتقدّم عليه "[٥] ، جاء في المقرّب " والمؤذنة : الداخلة على أداة شرط بعد تقدّم القسم لفظاً أو تقديراً؛ لتؤذن أَنّ الجواب له، لا للشرط، أو للإيذان بأنّ ما بعدها مبني على قَسَم قبلها..... وتسمّى الموطئة لأنّها وطّأت الجواب للقسم، أي مهدته "[٦].

على أَنّ هذه اللام المفتوحة تذكر مقرونة بأداة الشرط غالباً وعليه قوله تعالى :﴿ لئن أُخرجوا لا يخرجون مَعَهُم ولئن قوتلوا لا ينصرونَهم ولئن نصروهم لَيُوَلُّنَّ الأدبار ثُمّ لا يُنْصرون ﴾[٧]، وقد يعتريها

(١) حسّان، تمام، (معاصر) **الخلاصة النّحويّة**، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٠، ١٣٣.

(٢) الزركشي، **البرهان**، ج٤ / ٣٠٠، وانظر : السيوطي، **الإتقان في علوم القرآن**، ج٢ / ٢١٠، وابن عطيّـــه، عبد الحقّ (٥٤٢هـ / ١١٤٧ م). **المحرر الوجيز**: الرحّالي الفاروق ورفاقه، الدوحة، قطر، ط١، ١٩٧٧، ج١/٣٦٩.

(٣) **الروم**: (٣٦).

(٤) الزركشي، **البرهان**، ج٤/٣٠١.

(٥) ابن عصفور، **المقرّب**، ٢٨٢.

(٦) الزركشي، **البرهان**، ج٤/٣٣٨، والسيوطي، **الإتقان**، ج٢/٢٢٧، والزمخشري، **الأنموذج في النحو**، ٢٠٩، وابن هشام، **مغني اللبيب**، ٣١٠.

(٧) **الحشر**: (١٢).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

الحذف فتبقى في حكم التقدير، نحو قوله تعالى :﴿ وإنْ أَطَعتُمُوهُم إِنَّكُم لَمُشرِكُونَ ﴾[١].

وقد رفع صاحب البرهان شبهة أَنْ تكون هذه اللام المفتوحة موطئة للقسم، فهذا الحرف يوطىء لما بعده، لا لما قبله في قول بعض المعربين " وقول المعربين : إنّها موطئة للقسم فيه تجوّز، وإنّما هي موطئة للجواب"[٢].

- اللام المقحمة :

هي : الداخلة في العبارة المشهورة (لا أبا لك) ، وقد نبّه المبرّد على هذه المسألة؛ إذ ذهب إلى أنّ اللام مقحمة في هذه العبارة كما أقحمت (زِيدت) في عبارهم (يا بُؤسَ للحرب) قال : [٣]" ومثل الأوّل في التوكيد يا بُؤس للحرب، أراد يا بؤس الحرب، فأقحم اللام توكيداً؛ لأنّها توجب الإضافة وعلى هذا جاء: لا أبا لك، ولا أبا لزيدٍ، ولولا الإضافة لم تثبت الألف في الأب لأنّك تقول : رأيت أباك فإذا أفردت قلت: هذا أب صالح، وإنّما كانت (لا أباك) كما قال الشاعر :

أبالموت الذي لا بُدّ أنّي ملاقٍ لا أباك تخوّفيني

وقال الآخر :

وأيُّ كريم لا أباكِ يخلّدُ وقد مات شماخ ومات مزرِّدُ

فهو يستشهد على أنّ هذه اللام مقحمة، حيث وطّأت لمجيء اسم لا النافية للجنس منصوباً بالألف لإضافته لما بعده، ولو لم تقحم، لكان لزاماً بناؤه على الفتح، ولابن جنّي نظر سديد في هذه المسألة، إذ نَصّ على معنى التوطئة بمصطلح الإيذان " الألف تؤذن بالإضافة والتعريف، واللام تؤذن بالفاصل والتنكير، فقد جمعنا على الشيء الواحد في الوقت الواحد معنيين ضدّين وهما التعريف والتنكير وهذان – كما ترى - متدافعان "[٤] ثمّ ارتأى أنّ هذه العبارة جارية مجرى المثل، والأمثال لا تغيّر.

ومثل هذا ما صرّح به الأزهري في شرح التوضيح، إذ ارتأى أنّ اللام زائدة ومستجلبة لتأكيد معنى الإضافة " وهي معتد بها من وجه دون وجه، وأمَّا وجه الاعتداد فلأنّ اسم (لا) لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الإضافة، وأمّا وجه عدم الاعتداد فهو أنّ ما قبلها معرب بالألف، وإنّما يعرب إذا كان مضافاً، أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور، ويشكل عليه؛ لا أبا لي بالألف مع الإضافة إلى ياء المتكلم، والمراد بشبهه أي : شبه المضاف "[٥].

(١) **الأنعام**: (١٢١).
(٢) الزركشي، **البرهان**، ج٤/ ٣٣٨.
(٣) المبرّد، **الكامل**، ٢/ ١٦١
(٤) ابن جني، **الخصائص**، ١ / ٣٤٤.
(٥) الأزهري، **شرح التصريح**، ١ / ٣٤٤.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وهذا القول يخالف ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى من أنّ هذه الحركة المتولّدة في نهاية الاسم (أبا) " من باب الإطلاق ولا شذوذ ولا إعضال وإنّما هي قاعدة مطردة في هذه الكلمات: إذا أفردت غير منونة أطلقت الحركات في آخرها إطناباً فيها وتخفيفاً لنطقها"(١).

ولست أتّفق مع ما ذهب إليه؛ لأنّها عبارة (جارية مجرى المثل) إذْ تفَسَّر تفسير المثل الذي لا يخضع لقاعدة نحويّة ، وإذا سلّمنا بما ذهب إليه فلست أدري كيف يفسّر ما جاء من هذا القبيل في مسألة النداء في العبارة (يا بؤسَ للجهل) .

ويبدو لي أنّ رؤية سيبويه كانت سديدة إلى حد بعيد في مثل هذه المسائل المتشابهة " ومثل ذلك ما جاء في باب النداء قول النابغة : يا بؤسَ للجهل ضرّاراً لأقوام حملوه على أنّ اللام لو لم تجيء لقلت يا بؤسَ الجهل "(٢).

٤) (ما)

ويبدو لي أنّ (ما) قد استأثرت بحظّ وافرٍ من مسائل هذه الظاهرة، وهذا بيّن في دخولها على حرف الجر (الكاف)، وحرف الجرّ الشبيه بالزائد (رُبَّ)، والحرف المشبّه بالفعل (إنّ) وما جرى مجراه، والأفعال (طال، حال، قلَّ، شَدَّ.....).

وَرَجْعُ هذا الأمر إلى أنّها حرف وضعيّ، كثرت دلالته، وكثر دورانه في لسان العرب، وعلى هذا فإنّها تؤدّي وظيفتين، **إحداهما** : تتعلق بالعمـــــل، إذ تلغي اختصاص ما دخلت عليه، وتهيّئه إلى وجهـــة أخرى على غير ما كان عليه ذاك الحرف . وفي هذا المدار يجري قول سيبويه : " وقد يغيّر الحرف حـــتى يصير يعمل لمجيئها غير عمله الذي كان قبل أنْ تجيء، وذلك نحو قوله : إنّما، وكأنّما، جعلتـــهنّ بمنزلـــة حروف الابتداء "(٣). **وثانيهما** : أنّ لها وظيفة متعلقة بالمعنى، فهي تُجْري إصلاحاً في التركيب، فما ينبغي أنْ تدخل هذه الحروف مباشرة على الفعل، إذ لابُدّ من وجود وسائط تصلح هذا العمل، فبدخولها علـــى تلك الحروف تهيئها للدخول على الجمل الفعليّة، بعدما كانت متخصصة بالدخول على الأسماء، وفي هذه التوطئة ما ينبيء عن مسألة المعنى؛ لأنّ اختصاص حرف الجر بالأسماء يعني الوقوف على الثبات والديمومة، وبالتوطئة بـــ (ما) ، ووصلها مع ما سبقها، فإنّها تزيل ذلك الاختصاص، إذ تـــسمح لتلـــك الحـــروف بالدخول على الجملة الفعليّة التي تفيد التغيّر والحدوث.

فحرف الجر (رُبّ) لا يدخل على الأفعال البتة، ولكنّ وصله بـــ (ما) هيّأه للدخول على الفعل،

(١) مصطفى، إبراهيم (معاصر) **إحياء النّحو**، لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧، ص١١٠.
(٢) سيبويه، **الكتاب**، ٢ / ٢٧٨.
(٣) **المصدر السابق**، ٤ / ٢٢١.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وأزال اختصاصه، ونقله إلى نمط تعبيريّ جديد " ومن تلك الحروف رُبّما، وقلّما وأشباههما، جعلوا رُبّ مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيّؤوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنّهم لم يكن لهم سبيل إلى (رُبّ يقول) ولا إلى (قَلَّ يقول) فألحقوهما (ما) وأخلصوها للفعل "(١).

وكأنّ سيبويه يشير إلى ما يجري في مدار فلك قياس الأنماط الذي لا يعتمد على التعليل، فالنمط المقيس أَنْ تدخل (رُبَّ) على الاسم، ولكنّها بهذا الوصل مَعَ (ما) وُطئّت للدخول على الفعل، فأُزيل الاختصاص، ولا نَعْدم أَنْ نجد مثالين مصنوعين عند المبرّد يوضحان هذه المسألة تعزيزاً لما ذهب إليه سيبويه " وكذلك رُبَّ، تقول : رُبّ رجلٍ، ولا تقول : رُبَّ يقوم زيدٌ، فإذا ألحقت ما هيّأتها للأفعال، فقلت : رُبّما يقوم زيد "(٢). وعلى هذا جاء قوله تعالى :﴿ رُبَما يَودّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ﴾(٣).

وقد ذهب النّحويّون إلى أَنّ الفعل الوارد بعد هذه التوطئة حقّه أن يكون ماضياً، وأخضعوا الآية السابقة إلى المنهجيّة المعياريّة، إذ تأوّلوا فعلاً ناسخاً " لا يكون الفعل بعدها إلاّ ماضياً لأنّ دخول (ما) لا يزيلها عن موضعها في اللغة ، فأما قوله تعالى : " رُبما يود .... فقيل على إضمار كان تقديره رُبما كان يودّ" (٤). وإلى هذا التأويل ذهب بعض المفسّرين " فإن قلت : لم دخلت على المضارع وَقَد أبو دخولها إلاّ على الماضي ؟ قلت : لأنّ المترقب في إخبار الله تعالى بمنزلة الماضي المقطوع به في تحققه، فكأنّه قيل : رُبّما ودّ"(٥).

وكثر وقوع هذه التوطئة في الشعر، جاء في قول جذيمة الأبرش(٦) :

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

وتدخل (ما) على (إنّ) وأخواتها فتوطئها للدخول على الجمل الفعليّة، وتزيل اختصاصها عن الاسم، قال تعالى : ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء ﴾(٧)، وقد علّق صاحب الكواكب الدرّية على هذه الآية " لأنّ بدخول (ما) زال اختصاص الأحرف المذكورة بالجمل الاسميّة، وتهيّأت للدخول على الجملة الفعليّة، ولذا تسّمى (ما) هذه بالمهيئة؛ لأنّها هيّأت هذه الحروف للدخول على الأفعال، وهي لا تدخل

(١) سيبويه، **الكتاب**، ٣ / ١١٥.
(٢) المبرّد، **المقتضب**، ٢ / ٥٤، **والكامل** : ١/ ٢٠١، وانظر الرماني، **معاني الحروف**، ١٠٧، والجليس النحويّ، **ثمار الصناعة**، ٥٦.
(٣) الحجر : (٢).
(٤) الزركشي، **البرهان**، ج ٤ / ٢٨٠، و انظر ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، ١ / ٤١٩، وابن هشام، مغني اللبيب، ١٨٠.
(٥) الزمخشري، **الكشاف**، ٥٣٣/٢.
(٦) سيبويه ، **الكتاب** ، ٥١٨/٣.
(٧) **فاطر** : (٢٨) .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

عليها "[١].

وهذه التهيئة أحدثت مناقلة، إذ نقلت بهذا الربط بـــ (ما) دلالة الجملة من الثبات والديمومـــة إلى التغيّر والتجدد، فأصلحت اللفظ بعدما كان متسلطاً على الاسم دون الفعل؛ ليكون صالحاً للدخول على الفعل.

ومن دخول (ما) الموطئة على الأفعال (طال، قلّ، حال، كثر، شدّ)، إذ لا سبيل لـــدخول هـــذه المفردات على الأفعال ولكنَّ وصلها بـــ (ما) الكافة يؤذن بانتقالها ودخولها على الأفعال، جاء في المقتضب " وكذلك (قَلَّ)، تقول : قَلّ رجل يقول ذلك، فإن أدخلت (ما) امتنعت من الأسماء، وصارت للأفعـــال، فقلت : قلّما يقوم زيد، ومثل هذا كثير "[٢].

ومما زاده المرادي في دخول (ما) الموطئة على هذه الأفعال، أنّها لا تدخل عليها إلاّ إذا وقعت تحت سلطان النفي " وقد جاءت (ما) الكافة أيضاً بعد (قلَّ) إذا أُريد به النفي : نحو : قلّما يقول ذلك أحدٌ "[٣].

وهذا الذي أشار إليه المرادي لا يقع في حقيقة اللفظ، وإنّما يلحظ من خلال التركيب، قال ابـــن هِرْمة[٤] :

وأَقْرَنْتُ ما حَمَّلَتْني ولقَلَّما يُطَاقُ احتمالُ الصدِّ يا دعدُ والهَجْرُ

وممّا يلحق بمسألة (ما) دخولها على الفعلين (خلا) و (عَدَا)، فهذان صالحان ليكونا فعلين أو حَرْفي جرٍّ قبل التهيئة بـــ (ما)، فإن دخلت عليها (ما) الموسومة بـــ (المصدريّة) (الظرفيّة)، هيأتهما ليكونا فعلين متعديين، فينصب ما بعدها على المفعوليّة، ويُزَال اختصاصهما بالدخول على الأسماء المجرورة، وذلك لصحّة تسلط (ما) المصدريّة بالدخول على الأفعال، ومن شواهد هذه المسألة قول لبيد[٥]:

أَلا كُلُّ شيء ما خلا اللهَ بَاطلُ وَكُلُّ نَعِيْم لا محالـــة زائـــــلُ

وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى ما نصّ عليه الرمَّـــانيُّ بقولـــه : " فـــإنْ جئـــت بهـــا بعـــد (ما) نصبت لا غير، وذلك نحو : خرجوا ما خلا زيداً، وإنّما لم يجز الجرّ ها هنا؛ لأنّه لا يصح أن يوصـــل بالفعل وما جرى مجراه "[٦]. ومثل هذا لفظة (كلّ) إذا دخلت عليها (ما) ، فصارت (كلّما) مهّدت لها لأن

(١) الأهدل، **الكواكب الدريّة**، ج١/١٣١ .
(٢) المبرّد، **المقتضب**، ٢/٥٤ .
(٣) المرادي، **الجنى الداني**، ٣٣٣ .
(٤) الزمخشري، **الكشاف**، ج٤/٢٤٤.
(٥) الأزهري ، **شرح التصريح** ، ١/٢١.
(٦) الرُّمانيّ ، **معاني حروف المعاني** ، ١٠٦.

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

تكون ظرف زمان .

ومما يُلْحَظُ في مسألة (ما) الموطئة أنّ ثَمَّةَ أمرين، أولهما : إبطال العمل، وثانيهما : إزالة الاختصاص، إذ تولّد نَمَطاً تعبيريّاً جديداً يوطئ بدخول تلك الحروف عند وصلها بـ (ما) على الأفعال.

وممّا يدخل في حيّز مسألة التوطئة (حذف) التنوين بين الاسمين المضايفين، وممّا يَعْنينا في هذا المدار حذف النون في بابي التثنية وجمع المذكّر السالم؛ لأنّ حذفها يؤذن بالإضافة؛ لأنّ التنوين والإضافة لا يجتمعان.

ولا تثبت هذه النون إلاّ في ضرورة شعريّة لا يُعتدُّ بها، قال الرضيّ : " إنّما تحذف النون في الإضافة لما مرّ..... من أنّها دليل تمام الكلمة "[١]، ولهذا قال سيبويه " فإن كففت النون جررت وصار الاسم داخلاً في الجار وبدلاً من النون "[٢]، قال تعالى :﴿ إنّا كاشفوا العذاب قليلاً إنّكم عائدون ﴾[٣].

قال الثمانينيّ " وإنّما جاز إسقاط النون في الإضافة لأنّ المضاف إليه يسد مسدّها[٤] وقال في موطن آخر: " فالمضاف إليه يعاقب النون على موضعها فيمنعها من الثبوت، كما أنّ ثبات النون مع المضاف يمنع من اتصال المضاف بالمضاف إليه ويمنع من تعريفه فاطّرحت النون"[٥].

٥) حرف النداء : (اليـــاء)

لا تدخل أداة النداء مباشرة على الأسماء المعرفّة بـ (أل)، إلاّ باجتلاب وصلة تهيّىء، وتوطىء لدخولها على ذلك الاسم " كل اسم فيه الألف واللام، فإنّك إذا ناديته فلا تناده إلاّ بإدخال حرف النداء على أي موصولة بها نحو : يا أيُّها الرجل " ويا أيُّها الغلام أو تدخل حرف النداء على (هذا) فتقول يا هذا الرجل "[٦]، وقد علّل النَّحويّون امتناع دخول أداة النداء (يا) مباشرة على ما عرّف بأل التعريف، إذ لا يجوز الجمع بين علامتي تعريف جاء في أسرار العربيّة " فإن قلت : فَلِمَ لم يجمعوا بين (يا) والألف واللام ؟ قيل : لأنّ (يا) تفيد التعريف، والألف واللام تفيد التعريف فلم يجمعوا بين علامتي تعريف إذ لا تجمع علامتا تعريف في كلمة واحدة[٧].

---

(١) الاستراباذي ، **شرح الكافية**، ج٣/٤٤٦ .

(٢) سيبويه، **الكتاب**، ج١/١٨٧،١٨٤ .

(٣) **الدخان** : (١٥) .

(٤) الثمانينيّ : **الفوائد والقواعد** : ١١٨

(٥) **المصدر السابق** : ١٢٧ .

(٦) ابن رشد، أبو الوليد ، (٥٩٥هـ/١١٩٨م)، **الضروري في صناعة النحو**، تحقيق: منصور علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ١١٠.

(٧) ابن الأنباري : **أسرار العربيّة**: ١٧٤ .

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com

وزاد صاحب المفصّل علّة أخرى بأنّه لا يجمع بين الغيبة والحاضر في آن واحد؛ لأنّ النداء للحاضر، وأل العهد لمعنى الغيبة " إنّ حروف النداء لا تجامع ما فيه الألف واللام، وإذا أريد ذلك توصل إليه (بأي) و(هذا)، والعلّة في ذلك أمران، أحدهما : أنّ الألف واللام تفيدان التعريف، والنداء يفيد تخصيصاً وإذا قصدت واحداً بعينه صار معرفة كأنّك أشرت إليه، والتخصيص ضرب من التعريف، فلم يجمع بينهما لذلك؛ لأنّ أحدهما كافٍ وصار حرف النداء بدلاً من الألف واللام في المنادى، فاستغنى به عنهما وصارت كالأسماء التي هي للإشارة، والثاني أنّ الألف واللام تفيدان تعريف العهد، وهو معنى الغيبة، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب، والنداء خطاب لحاضر فلم يجمع بينهما لتنافي التعريفين "[1].

وذهب باحث معاصر إلى أنّ استجلاب هذه الوصلة جاء لضرب من إصلاح قاعدة نحويّة، إذ لا يلتقي ساكنان، فالياء مبنية على السكون وأل التعريف كذلك " استعمال خاص لا تتجاوز إلى غيره تلك هي أيّها، وذلك لأنَّ المنادى المعرّف بأل لا تتصل به (يا) من قبله لما في اتصالها به من ثقل التقاء الساكنين، ولكن التخاطب أحياناً وظروف القول تضطر إلى ندائه متّصلاً "[2]، و لم يستثنَ من هذه القاعدة إلاّ لفظ الجلالة (يا الله) ومهما يكن من أمر تعليلاتهم فإنّ (أيّها) و (هذا) للمذكّر .

و (أيّتها) و (هذه) للمؤنث يُصْلحان اللفظ لدخول (يا) على الاسم المعرّف (بأل)، وهذا هو سمت العربيّة، وبه نطق القرآن الكريم قال تعالى :﴿يا أيّها الناس اذكروا نعمة الله عليكم﴾[3] ، وقال تعالى :﴿يا أيّتها النفس المطمئنة....﴾[4]. فهذه الوصلة وطّأت لدخول (يا) النداء على الاسم المعرّف بـ (أل).

وبعد : فإنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ لأنّ التوطئة تقتضي ذلك فلا توطئة دون أن تشعر حال المخاطب بحاجتها؛ ويبدو لي أنّ التوطئة لا تقع في جميع الأبواب النّحوية بل هي نمط تعبيّري حضر في بعض المسائل دون غيرها، وأنّ الحروف قد استأثرت بهذا اللون؛ لأنّها روابط توطيء للانتقال من نمط تعبيريّ إلى نمط تعبيريّ آخر، وهذا لا يتأتّى إلاّ بإصلاح اللفظ، وإصلاحه لا يكون إلاّ بهذه التوطئة، وهذه أساليب في العربيّة تراعى فيها نفسيّة المخاطب، وما يحمل على ذلك من إصلاح اللفظ.

(١) ابن يعيش ، محمد بن علي، (٦٤٦هـ /١٢٤٨)، **شرح المفصّل** ، عالم الكتب ، بيروت، لبنان، ج١/٢٧٤.

(٢) السامرائي، إبراهيم ، **النّحو العربي /** نقد وبناء، دار عمار، عمان، ط١، ١٩٩٧، ٣١٩.

(٣) **فاطر** : (٣).

(٤) **الفجر** : (٢٧).

PDF created with pdfFactory Pro trial version www.pdffactory.com